AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE
UNIÃO AFRICANA

اللجنة الفنية المتخصصة الثالثة
للمالية والشؤون النقدية والتخطيط الاقتصادي
والتكامل
اجتماع الخبراء
ياوندي، الكاميرون، 4 - 6 مارس 2019

Eco/STC/MAEPI(III)/EXP/3

مذكرة إعلامية حول إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي ودورها في تعزيز التحول الإنتاجي

أولا. الخلفية

1. في يونيو 1991، اعتمد رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية، التي دخلت حيز التنفيذ في عام 1994. وتسعى هذه المعاهدة المعروفة بمعاهدة أبوجا إلى تنمية القارة لصالح الأجيال الحالية والقادمة من خلال استخدام جميع الموارد البشرية والطبيعية المتاحة. ويتمثل هدفها الرئيسي في "*تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتكامل الاقتصادات الأفريقية من أجل زيادة الاعتماد على الذات اقتصادياً وتعزيز التنمية الذاتية والمستدامة*."
2. تنص معاهدة أبوجا على أنه ينبغي إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية من خلال ست (6) مراحل، يكرس آخرها، من جملة أمور، لتنفيذ الخطوة النهائية لإنشاء اتحاد نقدي أفريقي، وإنشاء **بنك مركزي أفريقي واحد** وإقرار عملة أفريقية واحدة.
3. في يوليو 2000 ، اعتمدت الدورة السادسة والثلاثون لمؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة في لومي، توجو، القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي الذي أتم بموجبه رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية الهيكل المالي للجماعة الاقتصادية الأفريقية بإنشاء مؤسستين ماليتين إضافيتين، وهما: صندوق النقد الأفريقي وبنك الاستثمار الأفريقي. وتنص المادة 19 من القانون التأسيسي على إنشاء ثلاث مؤسسات مالية هي: البنك المركزي الأفريقي، وصندوق النقد الأفريقي، وبنك الاستثمار الأفريقي. علاوة على ذلك، في يناير 2016 ، في الخرطوم ، السودان، طلب مؤتمر الاتحاد الأفريقي من المفوضية ,(Assembly/AU/Dec.109) ، إجراء دراسة جدوى حول إنشاء بورصة أفريقية . وتعتبر المؤسسات المالية الثلاث والبورصة الأفريقية هي المؤسسات المالية الأربع للاتحاد الأفريقي.

ثانيا. دور المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي في تسهيل التحول الإنتاجي

4. بالتوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية من قبل رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في مارس 2018، تكون القارة مستعدة لخلق سوق داخلية واحدة. وقد أصبح تنويع الاقتصادات الوطنية من خلال التصنيع وإضافة القيمة إلى المواد الخام ضرورة حتمية بالنسبة لأفريقيا.
5. لا تزال الصادرات الأفريقية تطغي عليها بدرجة عالية السلع الأساسية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار. فهي ليست شاملة، وبالتالي تفاقم الفقر وعدم المساواة والهشاشة. ويعتبر انخفاض مستوى التكامل بين الاقتصادات الأفريقية مصدر قلق آخر. تبلغ التجارة الأفريقية البينية حوالي 16٪ فقط مقارنة بنسبة 607٪ في إقليم الاتحاد الأوروبي حيث الاقتصادات متنوعة ومتكاملة علي نحو أكبر.
6. لدى الاقتصادات الأفريقية إمكانات هائلة للتنويع والتغلب على الاعتماد على السلع الأساسية وخلق فرص عمل كافية لشبابها الضخم. ويشمل ذلك، ضمن تدابير أخرىT، (1) تطوير القطاع الخاص وتعزيز القدرة الإنتاجية للقطاع غير الرسمي لضمان مساهمة أكثر نشاطاً في التصنيع والقيمة المضافة (2) معالجة السلع الأولية وإضافة القيمة لها عن طريق تطوير سلاسل القيمة الوطنية عبر القطاعات و(3) الانتقال من الأنشطة المنخفضة إلى العالية الإنتاجية داخل وعبر جميع القطاعات (الزراعة والتصنيع والخدمات) من خلال استخدام التكنولوجيات الجديدة والممارسات الإدارية الجيدة التي تزيد من الإنتاجية. وهذه هي الشروط المسبقة الأساسية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية بنجاح.
7. علاوة على ذلك، تفتقر القارة إلى بنية تحتية قوية ومرنة، الأمر الذي يعيق التقدم نحو تحقيق التحول الهيكلي وإقامة منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ويحتاج التحول الهيكلي والتصنيع إلى بنية تحتية ملائمة لتعزيز النشاط الاقتصادي، وحفز التصنيع، وربط المنتجين بالأسواق، وتعزيز التجارة البينية الأفريقية، وتعزيز التكامل الإقليمي. وفي القارة، تعتبر تكلفة خدمات البنية التحتية أعلى مما هي عليه

في أي مكان من العالم. وتحتاج أفريقيا إلى بنية تحتية إقليمية ووطنية تعمل بكفاءة، بما في ذلك مرافق الطاقة للإنتاج والطرق والسكك الحديدية والموانئ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، .. إلخ من أجل تحسين التجارة البينية الأفريقية.

8. غير أن ترجمة أجندة التحول الهيكلي في أفريقيا إلى واقع ملموس وسد الفجوة في البنية التحتية يتطلب موارد مالية مهمة. وفي سياق تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية والاستثمار الأجنبي المباشر بسبب تباطؤ اقتصادات العالم المتقدم، حدد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي تعبئة الموارد المحلية كأولوية لتمويل تحول الإنتاج الأفريقي عن طريق تحسين الإيرادات الضريبية والاستفادة من الأسواق المالية المحلية.

9. يعد مشروع المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي إحدى الآليات الكفيلة بدفع القطاع المالي للقارة بهدف تسهيل تحولها وتطورها الإنتاجي ، حيث يوجد إجماع عام بين الأكاديميين وصناع السياسات فيما يتعلق بالعلاقة الإيجابية بين التمويل والتحول الإنتاجي. وفي الواقع، تشير الأدلة إلى أن السوق المالية الفعالة تلعب دورا بارزا في النمو الاقتصادي والإنتاجية من خلال توفير معلومات جيدة عن الشركات ومنافذ الأسواق بتكلفة أقل للمستثمرين، وتوجيه الموارد إلى الاستثمارات الأكثر إنتاجية وتعزيز النمو. وعلاوة على ذلك، تحسن السوق المالية من استخدام التكنولوجيا الجديدة وطرق المعالجة الجديدة، جرينوود وجوفانوفيتش (1990) وآليات كننج ولفين(1993b) مما يؤثر بشكل مباشر على أداء الشركات وتعزيز الإنتاجية.

10. إن الفوائد الاقتصادية للاتحاد النقدي هي أيضا معترف بها جيدا. فالاتحادات النقدية تعزز استقرار الاقتصاد الكلي السليم وتتيح بيئة مواتية يمكن للمؤسسات المالية أن تعمل من خلالها في جميع أنحاء الإقليم بدلاً من الاقتصار على الاقتصادات الوطنية. كما أنها قد تساهم في خلق أسواق مالية أعمق وأكثر سيولة، مما يقلل من تكاليف الاقتراض ومخاطر تقلبات أسعار الصرف المقترنة بالتجارة والاستثمار عبر الحدود. وسيؤدي كل ذلك إلى خفض تكاليف الاقتراض وتيسير تخصيص رأس المال علي نحو أكثر فعالية وتحسين كفاءة الأسواق المالية وقدرة الاقتصاد على التنافس، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تحسين القدرة الإنتاجية للاقتصاد. وعلاوة على ذلك، فإن استخدام عملة واحدة لتسعير السلع والخدمات في مختلف البلدان يجعل المقارنة بين الأسعار عبر الحدود أسهل، وبالتالي يحسن من كفاءة الأسواق ويقلل من احتمال التعرض للصدمات المتباينة.

11. في ضوء ما سبق، قررت المفوضية الإسراع في إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي مع الأدوار والمسؤوليات التالية.

ثانيا.1. بنك الاستثمار الأفريقي

12. سيكون بنك الاستثمار الأفريقي مؤسسة تمويل طويلة الأجل تابعة للاتحاد لدعم أهدافه ذات الأولوية في تعزيز التكامل الاقتصادي والتنمية المتوازنة في القارة. وفي هذا الصدد، تتمثل المهام الرئيسية لبنك الاستثمار الأفريقي في تعبئة الموارد من المصادر المحلية وكذلك الأجنبية وتمويل البرامج والمشاريع القابلة للتطبيق في البلدان الأفريقية. ويقوم بنك الاستثمار الأفريقي بتمويل تنمية القطاع الخاص داخل القارة كجزء من الجهود الرامية إلى وضع القارة على مسار النمو السليم الذي يفضي إلى التصنيع.

13. لا يزال هناك عجز كبير في البنية التحتية في القارة بسبب الافتقار إلى التمويل الكافي. وتعمل معظم المؤسسات المالية على المستوى الوطني. سيقوم بنك الاستثمار الأفريقي بتمويل مشاريع البنية التحتية الإقليمية لصالح العديد من البلدان. كما سيوفر رأس المال الضروري للغاية لتمويل بناء الطرق السريعة عبر الحدود وإنشاء حلقات للاتصالات السلكية واللاسلكية. وسوف يكمل بنك الاستثمار الأفريقي عمل البنك الأفريقي للتنمية الذي ظل في الماضي في طليعة تمويل مشاريع البنية التحتية الوطنية.

ثانيا.2. صندوق النقد الأفريقي

14. سيعزز صندوق النقد الأفريقي تطور الأسواق المالية الأفريقية ويضمن استقرار سعر الصرف بين العملات وقابلية تحويلها المتبادل. كما أنه سيؤدي إلي تعزيز وتسهيل التجارة وتسوية المدفوعات التجارية وتشجيع تدفق رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء. بالإضافة إلى ذلك، سيوفر تسهيلات ائتمانية قصيرة ومتوسطة الأجل للحفاظ على ميزان المدفوعات وتقديم المساعدة الفنية والمشورة في مجال السياسات للبلدان الأعضاء بهدف المساعدة في تمويل العجز الكلي في ميزان المدفوعات.

ثانيا.3. البنك المركزي الأفريقي يسبقه معهد النقد الأفريقي

15. سيكون دور البنك المركزي الأفريقي هو إنشاء اتحاد نقدي قوي بعملة أفريقية واحدة. وسيتولى إدارة السياسة النقدية وأسعار الصرف الأفريقية. وسوف يسبق إنشاء البنك المركزي الأفريقي إنشاء معهد النقد الأفريقي، الذي سيقوم بتنفيذ الأعمال التحضيرية الفنية والسياسية والإحصائية والقانونية تمهيدا لإنشاء البنك المركزي الأفريقي بطريقة تدريجية خطوة بخطوة. وسيدعم معهد النقد الأفريقي أجهزة الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في تنفيذ برنامج التعاون النقدي، ويعمل عن كثب مع المعاهد النقدية الإقليمية والإقليمية الفرعية لرصد وتحقيق التقارب الاقتصادي الكلي والتكامل المالي. كما أنه سيراجع تصميم الخطة الاستراتيجية وخارطة الطريق لإنشاء البنك المركزي الأفريقي بحلول عام 2034 ، مع مراعاة الحقائق الأفريقية الناشئة واتخاذ أي مبادرات أخرى ضرورية لتسهيل عملية التكامل. وسوف يلعب معهد النقد الأفريقي دورًا إضافيًا في "غرفة المقاصة" للمساعدة في تحويل العملة وتعزيز التجارة البينية الأفريقية.

ثانيا.4. البورصة الأفريقية

16. ستكون **البورصة الأفريقية** سوقًا قارية افتراضية تحصل فيها الشركات التي تم تأسيسها في الدول المشاركة على إذن بإصدار سندات مالية لعامة الناس من الهيئة التنظيمية في بلد تأسيسها. ويسمح هذا الإذن لها بتسويق أوراقها المالية لعامة الناس في جميع البلدان في السوق. ويجوز لهذه الشركات بعد ذلك التقدم للتسجيل في أي بورصة داخل مجموعة البلدان المشاركة وسيتم قبولها، علي أن تستوفي شروط التسجيل المتبادلة. ومن المتوقع أن تسعي الشركات فقط إلى تسجيل واحد ولكن هذا لا يمنع شركة من أن تبحث عن التسجيل في قوائم متعددة إذا رغبت في ذلك. وسيتم ذلك من خلال عملية تدريجية لإنشاء وتنسيق المبادلات الإقليمية للأوراق المالية.

17. تتمثل الميزة الرئيسية لهذا النموذج في أنه ليس من الضروري المواءمة التامة بين القوانين والأنظمة والقواعد والعملات أو أي بنية تحتية "خفيفة" أخرى داخل التجمعات الإقليمية. والمطلوب هو مقياس للمواءمة وتحديد المعايير الأساسية ولكن ضمن هذا الإطار يمكن استيعاب الأولويات وأوجه التباين الوطنية. ويمكن أن يؤدي "تجميع" تكاليف التكنولوجيا إلى تحقيق وفورات كبيرة للغاية للسوق المالية ككل، وبالتالي في الحد من التجارة والتكاليف المقترنة بها بالنسبة للوسطاء والمستثمرين.

ثالثا. طريقة إنشاء المؤسسات المالية

18. في أعقاب اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، اتخذ المؤتمر والمجلس التنفيذي مقررات إضافية تتعلق بمواقع المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي وترتيبات العمل فيما يتعلق بإعداد الصكوك القانونية للمؤسسات المالية.

19. **بشأن البلدان المضيفة للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي**: قرر المؤتمر في يناير 2005، في أبوجا، نيجيريا، بموجب المقرر رقم,(IV) Assembly/AU/Dec.64 ، أن يكون مقر البنك المركزي الأفريقي في إقليم الغرب ، وبنك الاستثمار الأفريقي في إقليم الشمال ، وصندوق النقد الأفريقي في إقليم الوسط. وفي أعقاب صدور هذا المقرر، قرر إقليم الشمال أن يكون بنك الاستثمار الأفريقي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (الآن ليبيا)، وقد حدد إقليم الوسط الكاميرون كدولة مضيفة لصندوق النقد الأفريقي بينما عيّن إقليم الغرب جمهورية نيجيريا الاتحادية لاستضافة البنك المركزي الأفريقي. وفي وقت لاحق، وقعت المفوضية وحكومة جمهورية الكاميرون على اتفاق استضافة المقر في أبريل 2018.

20. **إنشاء لجان التسيير وإعداد الصكوك القانونية:** وفقا لمقرر المجلس التنفيذي، وقعت المفوضية على مذكرة تفاهم مع كل من البلدان المضيفة. وتم توقيع مذكرات التفاهم في يناير 2008 مع حكومة الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى (ليبيا)، وفي أبريل 2008 مع حكومة جمهورية الكاميرون، وفي أبريل 2009 مع حكومة جمهورية نيجيريا الاتحادية.

21. كُلفت لجان التسيير الفنية بالعمل علي نحو وثيق مع البنك الأفريقي للتنمية، ورابطة البنوك المركزية الأفريقية، والبنوك الإنمائية الإقليمية والمجموعات الاقتصادية الإقليمية لضمان التآزر والتكامل في إعداد الصكوك القانونية للمؤسسات المالية الأفريقية ، والبروتوكولات والنظم الأساسية .

22. استكملت لجان التسيير المعنية بإنشاء البنك المركزي الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي عملها بشأن إعداد الصكوك القانونية لهاتين المؤسستين الماليتين في عامي 2008 و 2011 على التوالي.

23. فيما يتعلق بالبنك المركزي الأفريقي، وافقت مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة البنوك المركزية الأفريقية على إجراء دراسة مشتركة تستمد منها استراتيجية مشتركة لإنشاء البنك. وسيتم بعد ذلك إعداد الصكوك القانونية عقب اعتماد توصيات الدراسة والاستراتيجية المشتركة. وقد تم تنفيذ الدراسة وكذلك الاستراتيجية المشتركة بنجاح من قبل مجموعة دراسة مشتركة مؤلفة من خبراء لجنة التسيير والخبراء المعينين من قبل رابطة البنوك المركزية الأفريقية.

24. **اعتماد الصكوك القانونية لبنك الاستثمار الأفريقي:** تم اعتماد بروتوكول بنك الاستثمار الأفريقي في فبراير 2009 خلال الدورة العادية الثانية عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا ، إثيوبيا ((Assembly/AU/Dec.212 (XII)، في حين تم اعتماد نظامه الأساسي في وقت لاحق في فبراير 2010 خلال الدورة العادية الرابعة عشرة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في أديس أبابا ، إثيوبيا .((Assembly/AU/Dec.286 (XIV)).

25. **اعتماد الصكوك القانونية لصندوق النقد الأفريقي**: اعتمد البروتوكول والنظام الأساسي لصندوق النقد الأفريقي في يونيو 2014 أثناء الدورة العادية الثالثة والعشرين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي المنعقدة في ملابو، غينيا الاستوائية. .((Assembly/AU/Dec.517 (XXIII))

26. **اعتماد الدراسة والاستراتيجية المشتركة لإنشاء البنك المركزي الأفريقي**: تمت المصادقة على تقرير الدراسة والاستراتيجية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة البنوك المركزية الأفريقية لإنشاء البنك المركزي الأفريقي من قبل اللجنة الفنية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة البنوك المركزية الأفريقية خلال اجتماعهما المنعقد في فبراير 2013 في داكار، السنغال. وتم اعتماد الوثائق من قبل محافظي رابطة البنوك المركزية الأفريقية خلال الاجتماع العادي الثامن والثلاثين الذي عقد في ملابو، غينيا الاستوائية، في 14 أغسطس 2015، مع تحفظات من الإقليم الفرعي للجنوب

الأفريقي. وطلب مؤتمر المحافظين من المفوضية المضي قدمًا في العملية، وبالتالي، تم تقديم الوثائق إلى اللجنة الفنية المتخصصة للمالية ، والشؤون النقدية، والتخطيط الاقتصادي، والتكامل في مارس 2016 والتي أوصت بتقديم الوثائق إلى أجهزة الاتحاد الأفريقي لاعتمادها.

27. **اعتماد توصيات الدراسة حول جدوى البورصة الأفريقية**: أجريت بنجاح الدراسة الفنية حول جدوى إنشاء بورصة أفريقية من قبل مجموعة مستقلة من الخبراء الاستشاريين. وأشارت النتائج الرئيسية للدراسة إلي اتباع نهج تدريجي يتضمن إنشاء أسواق مالية إقليمية افتراضية وتعميق التعاون بين الكيانات الإقليمية. وأوصى المؤتمر الاستثنائي لوزراء الاقتصاد والمالية للاتحاد الأفريقي الذي عقد في مارس 2014 ، في أبوجا، بنيجيريا ، بتقديم تقرير الدراسة إلى الدول الأعضاء لمزيد من المراجعة.

رابعا . التحديات

28. تتمثل التحديات الرئيسية أمام إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية فيما يلي:

رابعا.1. بنك الاستثمار الأفريقى

29. بطء عملية التوقيع والتصديق: حتى اليوم، تم تسجيل 22 توقيعا على الصكوك القانونية لبنك الاستثمار الأفريقي: أنجولا وبنين وبوركينا فاسو وتشاد وكوت ديفوار وجزر القمر والكونغو وجمهورية الكونغو الديمقراطية والجابون وجامبيا وغانا وغينيا بيساو وغينيا وليبيا وليبيريا ومدغشقر والنيجر والسنغال وسيراليون وساوتومي وبرنسيب وتوجو وزامبيا. ومن بينها، قامت ستة بلدان فقط بالتصديق على هذه الصكوك: وهي بنين وبوركينا فاسو وتشاد والكونغو وليبيا وتوجو.

30. لم يتم التعبير عن التزام الحكومة الليبية بمشروع بنك الاستثمار الأفريقي منذ أن تسلم القادة السياسيون الجدد السلطة من الحكومة السابقة. وينبغي للمفوضية إشراك السلطات الليبية في مناقشة كيفية دفع العملية قدما.

رابعا .2. صندوق النقد الأفريقي

31. بدأت المناقشات حول الاتفاق بشأن النظام الأساسي لصندوق النقد الأفريقي في عام 2011 وانتهت في مارس 2014. ثم تم استعراض الصكوك القانونية لصندوق النقد الأفريقي في مايو 2014 من قبل اللجنة الفنية المتخصصة للعدل واعتمدها المؤتمر في يونيو 2014. وحتي اليوم، تم تسجيل عشرة توقيعات: بنين والكاميرون وتشاد وجزر القمر والكونغو وغانا وغينيا بيساو وموريتانيا وساوتومي وبرنسيب وزامبيا. وقد أودعت تشاد **وثيقة التصديق الواحدة فقط من وثائق التصديق.**

رابعا.3. البنك المركزي الأفريقي

32. تم منح موافقة رابطة البنوك المركزية الأفريقية على الاستراتيجية المشتركة بين رابطة البنوك المركزية الأفريقية ومفوضية الاتحاد الأفريقي خلال اجتماع مؤتمرهما في ملابو، غينيا الاستوائية، في أغسطس 2015 بعد التأخير في إشراك جميع الأقاليم الفرعية. ويعتبر إشراك جميع الأقاليم الفرعية أمراً حاسماً في دفع المشروع قدما وتنفيذ الاستراتيجية حيث لا تزال هناك تحفّظات من إقليم الجنوب الأفريقي بخصوص الجدول الزمني الحالي والشروط المسبقة اللازمة لإنشاء البنك المركزي الأفريقي. وكان هناك أيضا تأخير في تقديم الاستراتيجية المشتركة للموافقة عليها من قبل قمة الاتحاد الأفريقي.

رابعا. 4. البورصة الأفريقية

33. لم تكن الردود القادمة من الدول الأعضاء سريعة منذ انعقاد المؤتمر المشترك للوزراء في أبوجا في عام 2014. وأدت الاستجابة البطيئة من جانب الدول الأعضاء إلى التأخير في دفع المشروع قدما.

خامسا -الاستنتاجات والتوصيات

34. ترد المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي في صميم تنفيذ أجندة 2063، "أفريقيا التي نريدها" وبرامجها الرائدة، على سبيل المثال لا الحصر، أجندة التحول الهيكلي لأفريقيا ومنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

35. يعتبر تنويع الاقتصادات الأفريقية وتعزيز قدرتها الإنتاجية الخطوة الأولى التي ينبغي أن تخطوها القارة من أجل النجاح في تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. ولتحقيق ذلك، فإن تعبئة الموارد المحلية من خلال تهيئة البيئة المواتية وإنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي أمر أساسي.

36. ستشكل منطقة التجارة الحرة على نطاق أفريقيا أكبر منطقة تجارة حرة في العالم من حيث البلدان المشاركة فيها. وستغطي سوقا من 1.2 مليار مستهلك بحجم 2.5 تريليون دولار أمريكي من حيث الناتج المحلي الإجمالي.

37. سيؤدي إلغاء التعريفات الجمركية بين البلدان إلى زيادة التجارة البينية الأفريقية، وتعزيز النمو الاقتصادي في أفريقيا، ودعم الاتحاد الأفريقي في تحقيق رؤيته لأفريقيا متكاملة ومزدهرة وسلمية، يقودها مواطنوها، وتمثل قوة دينامية في الساحة الدولية، كما تحدده أجندة 2063.

38. هناك عدة تحديات تعيق إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي. وهي وتيرة التوقيع والتصديق البطيئة للغاية. فبعد أكثر من خمس سنوات، لم تحصل أي من المؤسسات على تصديق كافٍ لدخولها حيز التنفيذ. ومن أجل تسريع العملية، يجب على المفوضية اتخاذ الإجراءات التالية:

1) إرسال مذكرات شفهية كتذكير للدول الأعضاء في كل مرة تقوم فيها دولة عضو بالتوقيع أو التصديق على البروتوكول.
2) إجراء دراسة شاملة للتعرف على التحديات والأسباب التي تدفع الدول الأعضاء إلى التأخر طويلا قبل التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية لبنك الاستثمار الأفريقي وصندوق النقد الأفريقي. وبمجرد الانتهاء من الدراسة، ينبغي تقديم التقرير إلى اجتماع التنسيق المقبل في يونيو/يوليو 2019 في النيجر لبحثه وإقرار طريق المضي قدما.
3) توعية الدول الأعضاء بأهمية ومزايا المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي، ولا سيما في دعم إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، وتزويدها بشرح فني أكثر تفصيلاً عن طرق اشتراك الدولة الطرف في أسهم رأس المال المسموح به على أساس تخصيص اشتراك رأس المال وتسديد رأس المال المدفوع مبدئياً من قبل الدولة الطرف.
4) نشر وضع التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي على موقع الاتحاد الأفريقي، مع تقديم تحديث لأخر التطورات على نحو منتظم.
5) تعيين مناصر للقيام بحملة لكسب التأييد من أجل توعية جميع المسؤولين الحكوميين والبرلمانيين وإبراز أهمية التوقيع والتصديق على الصكوك القانونية للمؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي.
6) العمل مع السلطات الكاميرونية لوضع استراتيجية لضمان أن يتم إنشاء صندوق النقد الأفريقي بحلول الجدول الزمني لعام 2023 المنصوص عليه في خطة التنفيذ العشرية الأولي لأجندة 2063.
7) إشراك السلطات الليبية في دفع عملية إنشاء بنك الاستثمار الأفريقي قدما.
8) اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان تقديم الاستراتيجية المشتركة بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ورابطة البنوك المركزية الأفريقية حول إنشاء البنك المركزي الأفريقي إلى قمة الاتحاد

الأفريقي للموافقة عليها من أجل ضمان تنفيذ التوصيات الواردة فيها في الوقت المناسب بما في ذلك إنشاء معهد النقد الأفريقي وتنفيذ معايير التقارب نحو إنشاء البنك المركزي الأفريقي؛ و

9) المشاركة مع الرابطة الأفريقية لتبادل الأوراق المالية في دفع مشروع البورصة الأفريقية قدما.